

**”رأي اليوم“ تنفرد بنشر بيان المنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لمجلس حقوق الانسان للامم المتحدة: لا قضية.. لا محاكمة.. لا حكم**



تحقيقات ومقابلات خاصة @ 10:01 in June 12, 2015 جنيف - ”رأي اليوم“:

تنفرد صحيفة ”رأي اليوم“ بنشر البيان الذي قدمته المنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري **The International Organisation for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (EAFORD)** لمجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة في دورته العادية التاسعة والعشرين التي ستعقد في شهر يونيو 2015 في مدينة جنيف السويسرية.

ومنظمة ايفورد هذه منظمة مستقلة غير حكومية تأسست في مؤتمر دولي شارك فيه حوالي 500 خبير وناشط في ميدان حقوق الانسان قدموا من 80 دولة عقد في مدينة طرابلس الليبية في الفترة ما بين 24 و28 يوليو (تموز) 1976 دعت له نقابة المحامين الليبية في اعقاب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم 3379 الذي اتخذ في العاشر من نوفمبر (تشرين الثاني) 1975 باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري. ونالت المنظمة، بسبب نشاطها الدولي في مناهضة العنصرية والتمييز العنصري، الصفة الاستشارية لدى الامم المتحدة عام 1981 بقرار اتخذته اللجنة المختصة بالمنظمات غير الحكومية، الأمر الذي أتاح لها فرصة المشاركة في اجتماعات مجلس حقوق الانسان والهيئات المتخصصة في قضايا حقوق الانسان بوجه عام، وقضايا العنصرية والتمييز العنصري بوجه خاص. و”اعترافا بالمساهمة البارزة التي قدمتها المنظمة لبرنامج وأهداف العام الدولي للسلام الذي أعلنته الجمعية العامة للامم المتحدة فقد اعتمد الامين العام للامم المتحدة المنظمة بتاريخ 15 سبتمبر (أيلول) 1987 رسولا للسلام”. وتنشر المنظمة دراسات متخصصة عن العنصرية، معظمها باللغة الانكليزية، كان أولها كتاب الصهيونية والعنصرية. ومن بين نشاطاتها عقد ندوات ومؤتمرات حول قضايا العنصرية، كالمؤتمر الذي عقده في واشنطن عن الصهيونية والعنصرية، وفي كندا والولايات المتحدة عن حقوق السكان الاصليين، ومثله في البرازيل عن نفس الموضوع، كما أنها تقدم جائزة لأفضل ما يكتب عن قضايا العنصرية، وكان أول من استلم هذه الجائزة المرحوم الدكتور دوارد سعيد عن كتابه الرائد “الاستشراق”. وتتخذ المنظمة مقرا لها في جنيف ويرأس مجلس ادارتها الاستاذ عبد الله شرف الدين نقيب المحامين في ليبيا سابقا وأمينها العام الدكتور أنيس مصطفى القاسم من مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية وعضو المجلس الوطني الفلسطيني. وبالامكان الاطلاع على المزيد من نشاطاتها والاتصال بها بزيارة موقعها على الشبكة العنكبوتية ( [www.eaford.org](http://www.eaford.org) ) .

هذه المداخلة التي تنفرد صحيفة "رأي اليوم" بنشرها تتعلق بشكل اساسي بالبند 7 من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان، وهو بند خاص بمتابعة حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، وما يصيبها من انتهاكات وما يترتب على الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة من آثار، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. هذا بند دائم في جدول أعمال المجلس لا يخضع ادراجه في جدول الاعمال للاعتماد، كغيره من البنود، في كل اجتماع من اجتماعات المجلس. وبهذا تبقى القضية حية تحت نظر المجتمع الدولي. وتنفيذاً له يعين الخبراء لتقديم تقارير دورية، أو كلما اقتضى الأمر، عن الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة وانتهاكات دولة الاحتلال للقانون الدولي. هذا الوضع مقلق لاسرائيل وحلفائها، ولذا فقد جرت محاولات متعددة من جانب اسرائيل وحلفائها لإلغاء هذا الوضع المتميز لهذا البند. غير أن جميع هذه المحاولات قد فشلت حتى الآن، وبقيت اغلبية الدول الاعضاء في المجلس صامدة في وجه اسرائيل وحلفائها. ازاء هذا قررت اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية مقاطعة جلسات المجلس عند مناقشة هذا البند. وهذه المقاطعة هي الموضوع الرئيسي لهذه المداخلة من جانب المديرية التنفيذية للمنظمة الدكتور حنان شرف الدين، التي قدمت أصلاً باللغة الانكليزية وترجمت للعربية للنشر في "الرأي اليوم"

### نص المداخلة.

كثيراً ما يقال أن الأفعال أعلى صوتاً من الأقوال. فمقاطعة إسرائيل للبند 7 من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة (HRC) يعتبر في حد ذاته تحدياً بصوت صارخ للمجتمع الدولي، بأن إسرائيل تعتبر نفسها فوق القواعد والمعايير والقوانين الدولية التي تحكم مشهود حقوق الإنسان، وفي المقابل، نجد من قادة حقوق الإنسان والدول الديمقراطية ليس فقط الصمت المطبق، ولكن أيضاً التخاضل بشكل مأساوي وفاضح. فالواضح امامنا ان الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (EU)، وغيرها من الدول تبدو عاجزة عن مواجهة غطرسة إسرائيل، إذ انضم هذه الدول لها في عدم التعاون مع مجلس حقوق الإنسان بخصوص متابعة تقارير حالة حقوق الإنسان في فلسطين، حيث يبدو واضحاً كيف حولت دولة الاحتلال الإسرائيلي مقاطعة البند 7 من جدول الأعمال إلى قاعدة للمزيد من القهر والتحدي !!!

المجتمع الانساني في انحاء المعمورة في منتهى الاستياء والتعجب، و يتساءل كيف تسيطر إسرائيل في مثل هذا الاوضاع الساندة من التجاهل للأخلاقي والعجز الدولي، ولم يعد المدافعون عن حقوق الإنسان في العالم على ثقة من ان الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قادرة على اجبار إسرائيل على احترام حقوق الإنسان. وبدلاً من ذلك، فإن تاريخ إسرائيل الاجرامي المستمر جعل القاعدة ان "القوة تصنع الحق" هي القاعدة الساندة، والذي يبدو واضحاً هو أن إسرائيل هي التي تتحكم في مواقف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أجل تبرير انتهاكاتهم لحقوق الإنسان والتمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني المحتل. ففشل هذه الدول في دعم مواقف مجلس حقوق الإنسان (HRC) بالتنديد بإسرائيل وتحميلها مسؤولية انتهاكاتهم لحقوق الفلسطينيين يعني عدم المشاركة في فرض سيادة القانون لوقف المزيد والمزيد من الانتهاكات.

كانت ممارسة إسرائيل لسياسة القوة واضحة كل الوضوح في حملة انتخابات بنيامين نتنياهو الذي وعد بكل بجاحة بعدم السماح بقيام دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومع ذلك فوبل خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي في الكونغرس الأميركي (مارس 2015) بالتصفيق الحاد!!! ان تلاعب إسرائيل ونفودها على قيادات أقرب حلفائها، يثير مخاوف جدية وخطيرة عما إذا كانت امريكا قادرة على دفع إسرائيل إلى التعايش السلمي مع جيرانها، فالذي يبدو ان إسرائيل هي التي تفقد الولايات المتحدة وليس العكس. فعلى سبيل المثال، الفوضى العارمة فيما يسمى بإنشاء مشروع الشرق الأوسط الكبير! كيف يمكن الوثوق في أي ادارة امريكية كوسيط محايد في محادثات السلام بين الشعب الفلسطيني المحتل ودولة الاحتلال عندما يبدو أن إسرائيل تمارس المزيد من النفوذ على الولايات المتحدة، خصوصاً في العلاقات الخارجية والعلاقات الدولية.

ليس هناك شك في أن الفصل العنصري في إسرائيل هو من أسوأ الأنواع، ذلك انه متأصل في فلسفة الصهيونية وفي تطبيقه في القوانين والممارسات القائمة في ربوعها، في ظل غياب التشريعات المكتوبة. فالاعتداء المتعمد على سيادة القوانين الدولية يقوض بشدة المظهر الديمقراطي في العالم، و يدعم النظام العنصري من خلال هياكل الدولة باجمعها، والغرض هو الحفاظ على الاحتلال المستمر منذ عقود طويلة والمصحوب بالقمع والتطهير العرقي

للفلسطينيين. خارطة طريق لخارطة الطريق، جدار فاصل لجدار فاصل، وفي هذه الاوضاع يتم التفاوض بحسن نية من قبل المجتمع الدولي، دون أي الدراك أن جميع الخطوات التي اتخذت منذ البداية قد كانت في الاتجاه الخاطئ، لأن انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل جعل السعي الفلسطيني لتقرير المصير يفقد طريقه منذ البداية. ان هذا كالدائرة الميؤوس منها والتي تمكن إسرائيل من انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني مع الإفلات من العقاب .

وكانت المشكلة منذ البداية ليس فقط في عملية السلام بقيادة الولايات المتحدة المنحازة بشكل صريح لإسرائيل ، بل وبتهديداتها بالعقاب الصارم للفلسطينيين إذا لم تستجب عملية السلام للخطوط الرئيسية التي تراها إسرائيل . جزء من المشكلة أيضا الدور المشكوك فيه من البعض في الأمم المتحدة الذين يبدو وكأن هؤلاء لم يسمعوا ما فيه الكفاية عن الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد استمع المجلس حقوق الإنسان (HRC) لخطب من بعض الأعضاء تعترض على ما يسمونه “الإفراط” في الانتقادات لانتهاكات المحتل إسرائيل، كما لم يتردد البعض في تقديم اقتراحات لحذف هذا البند تماما من جدول الأعمال، وهي الخطوة التي ترقى لاستكمال استسلام المجتمع الدولي لهذه الانتهاكات.

ما هو بالضبط الذي يجب علي المجتمع الدولي والفلسطينيين أن يعالج ويناقش في مجلس حقوق الإنسان (HRC) إن لم يكن حقوق الإنسان الفلسطيني التي تنتهك في ظل الاحتلال الإسرائيلي؟؟؟؟! ومع الاسف والتعجب عند تقديم أي حجج قاطعة على حق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال، يقوم البعض بوصف هذه المقاومة بالارهاب ، حتى الأطفال الذين يلقون الحجارة على الجنود الإسرائيليين يصفون على أنهم إرهابيون !!! وعلى الرغم من الكلمات النبيلة التي ينطق بها البعض فإن هي هذه العدالة في أعمال مجلس حقوق الإنسان؟؟!! ينبغي على تلك الدول أن تعيد النظر بجدية في الأثر الطويل الأجل لهذا التحالف ، وخاصة تأثير استخدام المعايير المزدوجة في الامتثال لحقوق الإنسان، فضلا عن احترام سيادة القانون ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

القوة الوحشية والعنف التي يتم بها الحفاظ علي النظام للإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي حالة اختبار لمسؤولية الدول من حيث الالتزام بحكم القانون في تسوية النزاعات الدولية، وعلى وجه الخصوص، التعامل وفقا للقرارات التي صوتوا لها في الجمعية العامة للأمم المتحدة. إلا ان كل المراقبين لمبادئ حقوق الإنسان لا شك أنهم يزدادون استياء وتعبجا في ان هناك نوعا من انواع حق الامتياز في التعامل مع إسرائيل. هذا الشعور بالامتياز ، وحل النزاعات الدولية باستعراض قوة العضلات، والنفاق الدبلوماسي في تداول الأصوات على القرارات، يساهم الى حد بعيد في معظم الأخطاء التي ترتكبها دولة الاحتلال ضد شعب محتل يعيش تحت وطأة الطغيان.

وراء صمود الفلسطينيين هي الثقة الكاملة في دعم المجتمع الدولي لحقهم في تقرير المصير وحقوقه الأخرى التي أكدت مرارا وتكرارا من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهي القوة الحاسمة بعدالة قضيتهم وهي ايضا ما جعل كل فلسطيني من يوم الى يوم، وسنة بعد أخرى، وعقد بعد آخر صامدا حتى في ظل ظروف التدهور والتجريد من الإنسانية المتفاقم ومن الجرائم التي ارتكبتها وترتكبها إسرائيل ضد شعب محتل يعاني الظلم الفادح والتحيز السافر ضده.

التاريخ يعيد نفسه وحكم القوي علي الضعيف سيستمر ما دام اللوم يقع على الضحية، وإغلاق الكثير من الدول عيونها عن الأضرار الكبيرة التي ينتجها النفاق الدبلوماسي في المجتمع الدولي ككل. فهي تسمح للمحتل أن يكون القاضي والجلاد ليس فقط في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن أيضا في الأمم المتحدة. كل معركة من المعارك التي يخسرها الفلسطينيون في نضالهم من أجل حقوقهم، خسارتها أكبر للمجتمع الدولي في ضمان سيادة القانون للأجيال القادمة من الإنسانية جمعاء.

الاعتراف بنفوذ إسرائيل في الأمم المتحدة ضد من ليس لديهم نفوذ لا يقلل من قوة ارادة الفلسطينيين على الصمود في وجه المتنازلين عن المبادئ والمتظاهرين بتمثيل العالم المتحضر. ومع ذلك، فإن تداعيات المعايير المزدوجة الخطيرة والواسعة النطاق حتى الآن، وتهميش البند 7 شجع إسرائيل على مواصلة حصارها غير القانوني على قطاع غزة، والتوسع في المستوطنات، وعدم حماية الفلسطينيين وممتلكاتهم من أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون بدعم الدولة والتميز والفصل العنصري المؤسسي، وطرد السكان الاصليين، والرفض المتعمد للعمل والتعاون مع المقررين المفوضين من الامم المتحدة، وهو ما يشكل انتهاكا آخر للالتزامات القانونية للدول

الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن خلال عدم مساءلة إسرائيل بخصوص كل هذه الانتهاكات، يجري تفويض الفعالية والسلطة المعنوية لمجلس حقوق الإنسان (HRC)، وكذلك، الانتقاص من مصداقية الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن والسلام.

ماذا يفعل الفلسطينيون في ظل هذه الفوضى في العالم، وتآمر القيادات الكبرى، والغش والكذب، وعدم الشفافية والفرغ القانوني؟؟؟ عندما يتم سجن الأطفال من رماة الحجارة، ضحايا سوء المعاملة، والصدّات، والتعذيب، والعزل الاجباري في زناناتهم، ليلا ونهارا، والحرمان من الحقوق والعيش كما يعيش الأطفال في كل مكان في هذا العالم، عندما يصبح احترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، مجرد كلمات فارغة! عندما يتخلى المجتمع الدولي عن مبادئ حقوق الإنسان.. ماذا يتبقى؟ فقط جوف عميق من صدى أصوات قرصنة حقوق الإنسان وجرأة المنطق الغير الشرعي، حول مخاطر منح شعب محتل ومكبل في معسكرات الاعتقال تحت القصف، الحقوق والامتيازات، التي يزعمون لأنفسهم.

بالرغم من القسوة والاذلال اللذين عانى منهما اليهود المضطهدون خلال الفترة النازية، لماذا تتماهى إسرائيل في القسوة وازدراء الآخر لتخفق به حتى الهوء الذي يتنفسه الفلسطينيون تحت الاحتلال الصهيوني! إذا كان المصاب يصيب الاخرين، فالمسؤولون عن اضطهاد اليهود في أوروبا هم المسؤولون أيضا، من الناحية القانونية والأخلاقية، عن الاضطهاد الإسرائيلي للفلسطينيين. ويبدو أن صمتهم الآن، كصمتهم ذلك الحين، هو خيانة في نهاية المطاف، ليس فقط لإرث المحرقة التاريخي (Holocaust) وللفلسطينيين على حد سواء، ولكن أيضا خيانة لوعود ميثاق الأمم المتحدة وطموحها، أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحرانا يعجز عنها الوصف“.

المديرة التنفيذية د.حنان شرف الدين

ايفورد (EAFORD)

---

Article printed from رأي اليوم: <http://www.raialyoum.com>

URL to article: <http://www.raialyoum.com/?p=271073>

Copyright © رأي اليوم. All rights reserved.